



جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



محاضرات في مقياس : التحول الرقمي

مقدمة لطلبة السنة الثالثة تنظيم سياسي واداري

السداسي الثاني

جمع وتقديم الأستاذ : ميلود هارون

الموسم الجامعي : 2025-2026

المحاضرة الأولى : مفهوم التحول الرقمي

أدى انتشار التقنيات الرقمية إلى إحداث تحول كبير في طريقة عمل المؤسسات الخاصة والعامة، مما أدى إلى تغييرات أساسية في طريقة عملها، لم تكن المؤسسات العمومية بما في ذلك الإدارات الحكومية بمنأى عن هذا التطور، حيث تبنت الكثير منها التقنيات الرقمية لتحسين عملياتها الإدارية، والارتقاء بخدماتها العمومية.

1/ تعريف التحول الرقمي:

يعرف التحول الرقمي على أنه عملية دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات المؤسسة، مما يؤدي إلى تغييرات أساسية في كيفية عملها وتقديم قيمة إضافية لعملائها، عن طريق الاعتماد على الأدوات والمنصات الرقمية، وأتمتة العمليات، وإنشاء نماذج أعمال جديدة تعزز قدراتها، بهدف تحسين أدائها، خفض التكاليف، تقديم خدمة أفضل للعملاء.

كما يعرف التحول الرقمي الحكومي بأنه عملية استخدام ودمج التقنيات الرقمية والأساليب القائمة على الانظمة الالكترونية، لتحويل الطريقة التي تعمل بها الحكومات من الطريقة الورقية التقليدية الى الاعتماد على المنصات والبوابات الرقمية لتحسين خدماتها العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، و زيادة الكفاءة والفعالية في الاداء الحكومي.

من خلال ما تقدم يمكننا تعريف التحول الرقمي للجماعات المحلية هو عملية استراتيجية تتضمن دمج التقنيات التكنولوجية والحلول الرقمية لإعادة هندسة العمليات الادارية والهياكل التنظيمية للجماعات الاقليمية، حيث تعتبر هذه العملية تحولا جذريا في طريقة عملها، من أجل تعزيز كفاءتها وفعاليتها وأدائها العام، بهدف تقديم خدمات عالية الجودة تتمحور حول المواطن.

2/ مستويات التحول الرقمي الحكومي:

توجد أربعة مستويات للتحول الرقمي الحكومي، أولها التواجد الرقمي حيث في هذا المستوى تؤسس الحكومات وجودا أساسيا عبر الإنترنت، مثل انشاء مواقع الويب والحسابات في وسائل التواصل الاجتماعي،

والتواصل عبر البريد الإلكتروني، حيث يركز هذا المستوى على إتاحة المعلومات الحكومية للمواطنين من خلال الوسائل الرقمية.

يأتي في المستوى الثاني التفاعل الرقمي، عن طريق استخدام التقنيات الرقمية للتفاعل مع المواطنين والشركات من خلال تحميل النماذج وطلب الخدمات عبر الإنترنت، يهدف هذا المستوى إلى تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين دون عناء التنقل للإدارات العمومية.

أما المستوى الثالث فيطلق عليه التكامل الرقمي، في هذه المرحلة تعمل الحكومة على تحسين وجودها وخدماتها الرقمية من خلال اعتماد تقنيات متقدمة مثل الحوسبة السحابية وتحليل البيانات الضخمة وتطبيقات الأجهزة المحمولة، كما تقوم بدمج و نسيق عملياتها الادارية وأنظمتها التشغيلية لمختلف مؤسساتها، عبر نظام موحد يعرف بالبوابة الحكومية الموحدة، بهدف تحسين كفاءتها و فعاليتها.

وفي الاخير يأتي التحول الرقمي الشامل المستوى الذي يعتبر نهجا أكثر شمولاً، حيث تخضع الحكومة لتغيير جوهري و تحسين مستمر في طريقة عملها و تفاعلها وتقديمها للخدمات، بالاعتماد على التقنيات الرقمية الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات المفتوحة، بهدف إعادة تشكيل العلاقة بين الحكومة و المواطنين ، بين الحكومة و مؤسسات القطاع الخاص، لدفع الابتكار والنمو الاقتصادي وخلق فرص جديدة للابتكار والتعاون.

3/ أهداف التحول الرقمي:

- تحسين جودة الخدمات العمومية وجعلها أكثر سهولة وكفاءة وفعالية، بتبسيط العمليات الادارية وتقليل أوقات الانتظار وتوفير الوصول إلى المعلومات والخدمات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.
- زيادة الشفافية والمساءلة من خلال تزويد المواطنين بوصول أسهل إلى المعلومات والبيانات الحكومية
- توفير التكاليف والوقت من خلال رقمنة العمليات والخدمات اليدوية والورقية، وسرعة الاستجابة للمطالب.
- تعزيز مشاركة المواطنين من خلال توفير المزيد من الفرص للتغذية الراجعة والتعاون والمشاركة في إنشاء الخدمات والسياسات.
- تحسين إدارة البيانات وتحليلها مما يمكن الحكومات من اكتساب رؤى حول احتياجات المواطنين وتفضيلاتهم، وتحديد مجالات التحسين.

- زيادة الابتكار يمكن أن يساعد التحول الرقمي الحكومة على أن تصبح أكثر ابتكارا وسرعة، وتمكينها من الاستجابة بسرعة لاحتياجات المواطنين المتغيرة وأولويات السياسات المتطورة.

4- أبعاد التحول الرقمي:

تتمثل أبعاد التحول الرقمي في التكامل بين الاستراتيجية الرقمية (رؤية واضحة)، التقنيات التكنولوجية (بنية تحتية حديثة)، والثقافة التنظيمية (تغيير العقلية)، بالإضافة إلى العنصر البشري (تنمية المهارات) وحوكمة البيانات، كما أن نجاح التحول الرقمي يعتمد على ترابط هذه الأبعاد وتشابكها مع بعضها البعض ، وفيما يلي تفصيل لأبعاد التحول الرقمي الرئيسية:

- البعد الاستراتيجي (Strategic Dimension): يتضمن وضع رؤية رقمية واضحة، التخطيط الاستراتيجي، والقيادة الرقمية التي تدعم التغيير.

- البعد التقني/التكنولوجي (Technological Dimension): يشمل الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة مثل السحابة، الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات لرفع كفاءة العمليات.

- البعد التنظيمي والثقافي (Organizational & Cultural Dimension): يركز على تغيير الثقافة التنظيمية لتقبل الرقمية، الهياكل التنظيمية المرنة، وإدارة التغيير.

- البعد البشري (Human Dimension): يستهدف تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم الرقمية (الكفاءة الرقمية) للتعامل مع الأدوات الجديدة.

- البعد العلائقي/العملاء (Relational Dimension): يركز على تحسين التفاعل مع العملاء وتلبية احتياجاتهم عبر القنوات الرقمية.

المحاضرة الثانية : مؤشرات التحول الرقمي

تتمثل مؤشرات التحول الرقمي في مجموعة معايير وأدوات كمية ونوعية لقياس مدى نضج وتبني التكنولوجيا في القطاعات الحكومية والاقتصادية، وتشمل أبرزها: أتمتة العمليات (من الطواير إلى التطبيقات)، سرعة البنية التحتية (الألياف البصرية والجيل الخامس)، مستوى الأمن السيبراني، ومعدلات رضا المستفيدين.... تهدف هذه المؤشرات إلى قياس أثر الرقمنة في رفع كفاءة الأداء، تقليص الوقت، وتعزيز الابتكار، ومن بين هذه المؤشرات نذكر :

1- **مؤشر البنية التحتية والجاهزية:** يعد مؤشر البنية التحتية والجاهزية الرقمية أداة قياس استراتيجية لتقييم مدى قدرة الدولة (أو المؤسسة) على تبني التكنولوجيات الحديثة وتطوير اقتصاد رقمي مستدام. وتشمل سرعة الإنترنت، نسبة التغطية، ونضج الشبكات الرقمية . يقيس المؤشر نضج المنظومات الرقمية من خلال 9 محاور رئيسية، أبرزها البنية التحتية للاتصالات: جودة وسرعة إنترنت النطاق العريض، نسبة تغطية شبكات الجيل الرابع والخامس، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، توافر مراكز البيانات، والحوسبة السحابية، السياسات والحوكمة، الأطر التنظيمية والقانونية للأمن السيبراني وحماية البيانات. والمهارات الرقمية و مدى جاهزية العنصر البشري واستخدامه للتكنولوجيا.

2- **مؤشر الأداء الحكومي الرقمي:** يعد مؤشر الأداء الحكومي الرقمي أداة إستراتيجية لقياس مدى نضج وتحول الخدمات الحكومية إلى صيغ إلكترونية، وقياس كفاءتها، وتجربة المستخدم النهائي. تهدف هذه المؤشرات (مثل مؤشر قياس التحول الرقمي، ومؤشر نضج التجربة الرقمية) إلى رفع كفاءة الأداء، وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية، وتحقيق مستهدفات الرؤى الوطنية قياس نضج الخدمات الحكومية أبرز جوانب مؤشر الأداء الحكومي .الإلكترونية، نسبة المعاملات الرقمية، والشمول الرقمي للمواطنين

3- **مؤشر الأداء التشغيلي:** مؤشر الأداء التشغيلي في التحول الرقمي هو مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية لتقييم كفاءة رقمنة العمليات، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين تجربة العميل عبر الأدوات الرقمية. يقيس المؤشر مدى نجاح دمج التكنولوجيا في العمليات اليومية لخفض تكاليف التشغيل، تسريع الإنجاز، وقياس العائد على الاستثمار الرقمي تقيس الوقت الموفر في إنجاز الخدمات، نسبة الأتمتة (تحويل الخدمات من ورقية إلى رقمية)، ونسبة الخدمات المتاحة 7/24. ومن أبرز مؤشرات الأداء التشغيلي في التحول الرقمي:

- الكفاءة التشغيلية: تقيس تحسين سرعة وجودة العمليات (مثل وقت المعالجة، ونسبة الأتمتة).
 - تجربة المستخدم والمستفيد: وتشمل رضا المستخدمين، وتجربة المستخدم النهائي، وعدد الشكاوى الرقمية.
 - جاهزية الشبكات والأفراد: تقييم المهارات التقنية للموظفين وقدرتهم على تبني التقنيات الجديدة.
 - الفوائد المالية الرقمية: قياس العائد على الاستثمار من خلال توفير التكاليف ونمو الإيرادات.
 - نضج الخدمات الرقمية: تقييم جودة وتكامل الخدمات الحكومية أو التجارية الرقمية.
- 4- مؤشر تجربة المستخدم: مؤشر نضج التجربة الرقمية (Digital Experience Maturity Index هو أداة تقييم سنوية تقيس جودة وتطور المنصات والخدمات الحكومية الرقمية، بهدف رفع رضا المستخدمين وسهولة الاستخدام. يركز المؤشر على أربعة محاور:
- رضا المستخدم،
 - تجربة المستخدم،
 - التعامل مع الشكاوى
 - والتقنيات التي تقيس معدلات الرضا وسهولة استخدام المنصات الرقمية ومعدلات تبني المستخدمين للحلول الجديدة.
- 5- مؤشر الأمن السيبراني: يعد مؤشر الأمن السيبراني (Global Cybersecurity Index) أداة استراتيجية حيوية لقياس نضج التحول الرقمي، حيث يقيم التزام الدول بالتدابير القانونية، التقنية، التنظيمية، وبناء القدرات، والتعاون الدولي. يعزز هذا المؤشر الاستقرار الرقمي، ويحمي البيانات الحساسة، ويرفع كفاءة استجابة المؤسسات للتهديدات المتزايدة خلال رقمنة العمليات. قياس مدى حماية البيانات وحماية المؤسسات من التهديدات السيبرانية.
- ولهذا المؤشر أهمية كبيرة في التحول الرقمي نذكر منها :
- قياس جاهزية البنية التحتية: يحدد المؤشر مدى استعداد الدول لتبني تقنيات حديثة (كالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء) مع ضمان أمنها.
 - تحقيق الاستقرار والموثوقية: يقوي الإجراءات الأمنية، مما يسمح للجهات بابتكار خدمات رقمية آمنة دون الخوف من الاختراقات.

- إدارة المخاطر وبناء الثقة: يساعد في تقليل الآثار المالية المباشرة للهجمات (التي قد تكلف الشركات أكثر من مليون دولار للحادثة) ويحافظ على سمعة المؤسسات.

- التغلب على التحديات التنظيمية: يسلط الضوء على الفجوة بين فرق تكنولوجيا المعلومات (IT) وفرق التشغيل (OT) ، داعياً لتوحيد نظم الحماية.

6-مؤشر الابتكار الرقمي: هو أداة استراتيجية لقياس مدى تبني التقنيات الحديثة (كالذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات) في تطوير منتجات، خدمات، ونماذج أعمال جديدة تزيد من الكفاءة وتعزز القيمة المضافة. يركز هذا المؤشر، كجزء من قياس التحول الرقمي الشامل، على قياس النضج الرقمي، وتحسين تجربة المستخدم، ودعم التنمية المستدامة، أين تقيس مدى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في تطوير نماذج أعمال جديدة .

ومن ابرز جوانب مؤشر الابتكار في التحول الرقمي:

- الابتكار الرقمي كركيزة (Digital Innovation) يمثل مواكبة التقنيات الحديثة لتعزيز الابتكار في مختلف الصناعات.

- المؤشرات الفرعية للابتكار: تشمل البيئة السياسية، التعليم، البنية التحتية، وآليات إنشاء المعرفة.

الأهداف الاستراتيجية: رفع الكفاءة التشغيلية، تحسين جودة الخدمات، وتعزيز الاستدامة من خلال تحويل المعرفة إلى حلول عملية.

- نماذج قياس نضج الابتكار: هيئات مثل هيئة الحكومة الرقمية (DGA) تطلق مؤشرات لقياس

مدى التزام الجهات الحكومية بالمعايير، مثل "مؤشر قياس التحول الرقمي 2026" الذي يركز على التطوير والابتكار.

- الابتكار العالمي: يركز "مؤشر الابتكار العالمي" WIPO - على تصنيف الاقتصادات بناءً على

أدائها الابتكاري، وهو ما يعكس التطورات الوطنية والإقليمية.

المحاضرة الثالثة : مسار التحول الرقمي في الجزائر 2024/2013

يُعتبر إدماج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في العمل الحكومي، من أهم الوسائل لتحقيق التنمية بأبعادها، حيث انخرطت الجزائر على غرار بلدان العالم، منذ سنة 2000 في إعادة هيكلة قطاع تكنولوجيا الاتصالات، وكانت أولى الخطوات التي اتخذتها في هذا المجال، هو تحرير قطاع الاتصالات، بإصدار القانون رقم 03-2000 المؤرخ في المؤرخ في 05/09/2000، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية . وكذا إصدار المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25/08/1998، الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات "الانترنت" واستغلالها .

كما قامت الجزائر في هذا المجال باعتماد عدة مخططات واستراتيجيات وهي على التوالي، برنامج الحكومة لسنة 2002، واستراتيجية الجزائر الإلكترونية الممتدة من الفترة 2008/2013، وأخيرا ما يمكن الاصطلاح عليه بالاستراتيجية الغير معلنة و الممتدة من سنة 2014 الى سنة 2023.

- المرحلة الاولى 2008/2000 : عرف مسار التحول الرقمي للإدارة العمومية الجزائرية تطورا تدريجيا على مختلف الأصعدة المؤسسية والوظيفية، وقد حققت مختلف الاستراتيجيات المسطرة نتائج نوعية في تحسين التسيير العمومي، تجلّى ذلك من خلال التحسن المستمر لترتيب الجزائر في التصنيف العالمي للتحول الرقمي خاصة في مؤشر البنية التحتية للاتصالات ورقمنة الخدمة العمومية.

تعود إرهاصات التحول الى الإدارة الرقمية في الجزائر الى بداية سنة 2000، أين تم فتح قطاع البريد والاتصالات، وما تبعه من منح رخص الهاتف النقال للمتعاملين العموميين والخواص، على غرار المؤسسة الوطنية لاتصالات الجزائر "موبيليس"، اوبتيموم تيليكوم الجزائر "جازي" والتي هي حاليا ملك للدولة الجزائرية، الوطنية لاتصالات الجزائر "أوريدو" .

كما تعد الخطوة الثانية التي قامت بها الوزارة، بواسطة سلطة ضبط البريد، بفتح قسم الاتصال "الاتصال عبر الساتل VSTA" سنة 2004، أين منحت رخصة للمتعامل الوطني "اتصالات الجزائر" مدتها 10 سنوات، حيث يعتبر هذا النوع من الاتصال "نظام يضم شبكات للمواصلات السلكية واللاسلكية تعمل على محطة أرضية"، وهو منافس لخدمات الهاتف النقال ..

وعليه تعد الفترة من 2004/2000، مرحلة التأسيس لنظام (الاتصالات السلكية واللاسلكية) في الجزائر عبر فتحه للمنافسة، وما تبعها من انتشار لشبكة الانترنت والهواتف المحمولة، وبالتالي فإن إنجازاتها، تعتبر المسرع وحجر الاساس لانطلاق استراتيجية التحول الرقمي في الجزائر..

هذا فيما يخص تهيئة البنية التحتية للاتصالات، أما فيما يتعلق بحتمية مساندة التحول التكنولوجي العالمي، فان الجزائر من بين الدول السبابة التي انخرطت في مشروع "مجتمع المعلومات العالمي، الذي انعقدت قمته الاولى شهر ديسمبر 2003 بجنيف سويسرا"، والتي كان من بين أهدافها صياغة استراتيجية واضحة المعالم، لإرساء أسس قيام مجتمع المعلومات، أين أوصت بوجود توفر الإرادة السياسية الحقيقية، لدى الدول لتمكين جميع فئات المجتمع، من امتلاك واستعمال وسائل تكنولوجيا الاعلام والاتصال .

فضلا على ذلك كانت القمة الثانية "المنعقدة بتونس شهر نوفمبر 2005"، بمثابة الخطة التنفيذية لخارطة طريق قمة جنيف، أين توصل الحاضرون، إلى وضع حلول عملية واقعية قابلة للتطبيق الشامل، كما تم توقيع اتفاقيات حول إدارة شبكة الإنترنت الدولية، وكذا إيجاد واعتماد صيغ لتمويل استراتيجية التحول نحو الحكومة الإلكترونية، كونها الحل الانسب لنجاح مشروع التحول الى مجتمع المعلومات .

- المرحلة الثانية 2013/2009 - أوكلت القيادة العليا للبلاد، مهمة اعداد وصياغة استراتيجية

التحول الرقمي، (و، ب، ت، ع، إ)، الذي كان على رأسها آنذاك السيد حميد بصالح، حيث قام بتشكيل فريق متعدد التخصصات، مهمته، تحديد الخطوط العريضة لوثيقة تشييد "مجتمع المعلومات في الجزائر"، وبعد 06 أشهر من العمل، قدم هذا الفريق مسودة المشروع، تتكون من 40 صفحة تضمنت، محاور وأهداف وبرنامج تجسيد مشروع التحول، تلت هذه الخطوة نشر الوثيقة، على موقع الوزارة، وعرضها للتشاور والمناقشة والاثراء، خاصة من طرف المؤسسات، والادارات العمومية، المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، وكذا الجامعات، ومخابر البحث.

في الاخير كان نتاج هذا العمل الجبار، الذي تميز بالشفافية، والمشاركة الجماعية الافقية و العمودية، لكافة أصحاب المصلحة المحتملين، اطلاق أكبر واهم مشروع لوزارة البريد، الذي عرف "بمشروع الجزائر الإلكترونية 2013/2008"، الذي تكونت نسخته النهائية، من 490 صفحة تضمنت رؤية الحكومة الجزائرية لتجسيد مشروع التحول الرقمي .

- المرحلة الثالثة 2024/2014. تميزت هذه الفترة بالإرادة السياسية الحقة للحكومة الجزائرية،

باستكمال مشروع إدراج وتطوير وتعميم برنامج الرقمنة على المستوى الوطني، لضمان التحول الرقمي الشامل

للمجتمع والدولة، غايتها من ذلك هو الارتقاء بالاقتصاد الوطني، من اقتصاد كلاسيكي، الى اقتصاد قائم على العلم والمعرفة، هذا كله نابع من رغبة سياسية، جلية لا تنفك السلطات العليا للبلاد التأكيد عليها.

غير أن الواقع يشير الى أن هذه المرحلة يمكن تقسيمها الى مرحلتين أساسيتين ، من 2014/2019 الذي يعتبر في الحقيقة امتداد لاستراتيجية "مشروع الجزائر الإلكترونية 2008/2013"، التي لم تتمكن الجزائر من تجسيد مختلف المشاريع الواردة بها، حيث تم تحقيق أغلب البرامج المسطرة في هذا المشروع، خلال الفترة الممتدة من 2014/2019، التي تميزت بنجاح عدة قطاعات وزارية في عملية التحول الرقمي على غرار وزارة العدل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أما المرحلة الثانية فتمتد ما بين 2020 الى 2024، وهي الفترة التي حققت خلاله الجزائر قفزة نوعية في مجال عملية الرقمنة الشاملة، لكل قطاعاتها العمومية، مع أنها لا تمتلك استراتيجية مدونة، الا أنها امتلكت رؤية واضحة للقيادة السياسية العليا للبلاد، وبدون مبالغة يمكننا إطلاق التسمية التالية على هذه الرؤية "استراتيجية الالتزام 25 للتحول الرقمي

المحاضرة الرابعة : مشروع الجزائر الإلكترونية كمنطلق للتحول الرقمي في الجزائر 2013/2009

أدى تقييم وضعية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال وقياس التقدم المحرز في تشييد مجتمع المعلومات في الجزائر، إلى تصنيف الجزائر ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة في هذا المجال، على عكس ما تم تحقيقه في إطار السياسة القطاعية للبريد والاتصالات في مجال الهاتف النقال والثابت، وقد أدت هذه المعطيات، إلى رسم إستراتيجية -الجزائر الإلكترونية 2013م، وتهدف -حسب مضمونها- إلى جعل المجتمع المعلوماتي والاقتصاد الرقمي في الجزائر أداة تأثير فاعلة في النمو الاقتصادي لبلادنا، وبديلاً عن الموارد النفطية على غرار ما هو مسجل في الدول المتقدمة، انطلاقاً من إبراز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، وتعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارة وتحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار ورفع جاذبية البلد وتحسين الحياة اليومية للمواطن.

بيد أن مشروع الجزائر الإلكترونية الذي يهدف بالأساس للوصول الى رسم إستراتيجية دقيقة وشاملة، طويلة المدى ومستمرة، لتكريس الحكومة الإلكترونية والمجتمع الرقمي تضمنت هذه الخطة الاستراتيجية، 13 محورا استراتيجيا، مع تحديد الأهداف الرئيسية لكل محور، وكذا الأهداف التشغيلية لكل هدف رئيسي، كل هذا كان مزعم تحقيقه خلال 05 سنوات القادمة، والتي تمتد من سنة 2009 إلى 2013، وفي ما يلي هذه المحاور:

1- محاور مشروع الجزائر الإلكترونية:

- تسريع استخدام تكنولوجية المعلومات، في "الإدارات والمؤسسات العمومية"-
- تسريع استعمال تكنولوجية المعلومات، في "القطاع الخاص"-
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية، الكفيلة بتمكين المواطنين، من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تطوير الاقتصاد الرقمي، من خلال تهيئة الظروف، والبيئة المناسبة لتطوير الصناعة الرقمية-
- تعزيز البنية الأساسية لشبكة الاتصالات، لا سيما الانترنت ذات "التدفق السريع"، و"الفائق السرعة"، المؤمنة وذات "الخدمات عالية الجودة"
- تطوير الكفاءات البشرية، خاصة في مجال التكوين والتأطير، للاستخدام الامثل للتقنيات الرقمية-
- وضع وضبط "الإطار القانوني الرقمي" على المستوى الوطني .

-وضع آليات التقييم والمتابعة، من خلال مواكبة كل مراحل عملية إعداد، وتنفيذ وتحقيق العمليات والاجراءات، التي من شأنها السماح بتجسيد أهداف استراتيجية "الجزائر الرقمية".

-توفير الموارد المالية اللازمة، لتنفيذ المحاور أعلاه وبرامجها، برصد ميزانية تقدر بحوالي أربعة مليار دولار، لذلك لا بد من الاستغلال الامثل لكل مصادر التمويل المرصودة.

2- أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية:

إن الاهداف الرئيسية "لمشروع الجزائر الإلكترونية" يمكن لخيصها في :

-ضمان الفعالية في تقديم "الخدمات الحكومية للمواطنين"، وأن تكون متاحة ومتوفرة للجميع، وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل والاجراءات الإدارية.

-ضمان التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات العمومية الرسمية.

-مكافحة البيروقراطية التي تشكل عائقا أمام تحقيق التنمية.

-تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، في مختلف المجالات، لتجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة، وكذا تحقيق السياسة الوطنية الجوارية، عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.

-حماية المجتمع والبلاد من آفة الجريمة المنظمة، وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا محاربة ظاهرة الإرهاب، التي تعتمد غالبا على تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر، كوسيلة لانتشارها.

3- برامج تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية: تندرج ضمن "برنامج الحكومة الإلكترونية"، مجموعة من

المبادرات والمشاريع التنموية، التي وضعتها الدولة الجزائرية لتحقيق التحول الرقمي، وتتمثل في :

-برنامج "تطوير وتحديث التشريعات"، والذي يتضمن إعداد قانون، ينظم المعاملات الحكومية الرقمية، والعمل على تعديل مختلف القوانين الوطنية، لتتماشى مع الوضع الجديد.

-برنامج "تطوير البنية المالية والشمول المالي"، يعمل هذا البرنامج خاصة على تطوير الدفع الإلكتروني.

-برنامج "التطوير والتحديث الإداري"، الذي يشمل تطوير أساليب العمل، في الهيئات والمؤسسات العمومية، المقرر تحولها للمعاملات الادارية الرقمية.

-برنامج "التطوير التقني والفني"، يركز هذا البرنامج على تعميم استخدام التكنولوجيا الرقمية، في المؤسسات الحكومية، لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، تحسين الكفاءة التشغيلية، التي

تتضمن استخدام أحدث الأجهزة، والمعدات، وأنظمة قواعد البيانات، وتحديث البنية الأساسية للاتصالات وتبادل المعلومات.

-برنامج "تنمية الكوادر البشرية"، من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية، وتقبلها للتغيير، بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الرقمية، لا سيما من خلال إعداد خطة استراتيجية مناسبة لتدريب فرق العمل، التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية، للمشاركة في تحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية، بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه.

-برنامج "الإعلام والتوعية"، يتم من خلال هذا البرنامج، إعداد خطة إعلامية تحسيسية لتعريف المجتمع، بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي، وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية .

4- أبعاد مشروع الجزائر الالكترونية : لمشروع الجزائر الالكترونية أبعاد عدة نذكر منها :

أ- الأبعاد الإعلامية والاتصالية : يعتبر البعد الإعلامي الاتصالي في مشروع الجزائر الالكترونية جوهر الخدمة العمومية على اعتبار أن وسائل الإعلام والاتصال تلعب دورا جوهريا كوسيط بين المرسل والمستقبل، ففعالية الخدمة العمومية من فعالية مختلف الوسائل الاتصالية المستعملة في هذا الجانب سواء التقليدية منها ام الحديثة بيد أن الحديث عن هذا الموضوع يستلزم العودة للإشارة -ولو باختصار شديد - لخلفية تاريخية تعطينا تصورا حول واقع الخدمة العمومية في ظل الإعلام التقليدي ،وفي هذا الصدد كان لزاما المرور بالخصوص على قوانين الإعلام (82-01)و(90-07)و(12-05) متسائلين :ما هو تصور المشرع الجزائري للخدمة العمومية في بعدها الإعلامي الاتصالي في قوانين الإعلام الصادرة ؟.

يمكن القول في هذه الفترة أن الخدمة العمومية ببعدها الإعلامي الاتصالي كان لها طابع عمومي تقليدي بحت ،خاصة في فترة بداية الثمانينات مرورا بالتسعينات ،أين كانت هذه الأخيرة عبارة عن خدمات يقدمها جهاز بيروقراطي أقل ما يمكن وصفه به التضخم والجمود والبطء، كما من اللازم الإشارة إلى أن وسائل الإعلام العمومية آنذاك ينظر إليها كوسيط حصري وحيد لتقديم الخدمات العامة للمواطن .

ب- الأبعاد التكنولوجية : يعتبر ميدان تكنولوجيات الاعلام والاتصال التحدي الاكبر الذي رفعه المنظر والمخطط لمشروع الجزائر الالكترونية ،فهو لبه وجوهه ،و الأرضية التي يمكن من خلالها الانطلاق للوصول الى تحديات أخرى، فرغ تحدي انتاج وامتلاك التكنولوجيات الجديدة خاصة في الجانب الإداري والاقتصادي يعني بكل ثقة وجود ارادة سياسية حقيقية في إحداث القطيعة مع الواقع التقليدي المؤلم، والاسراع في دخول

مرحلة جديدة تعرف "بالمرحلة الرقمية" وتتصف بالسرعة في تقديم الخدمات العامة ،الدقة في الأداء ،القوة،الثقة الراسخة بين المرسل والمستقبل.

ثم ان استخدام تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الحديثة أصبح مرادفا لتحسين وتحديث الأداء سواء للجانب الإداري أو الاقتصادي ، فهي السبيل نحو فرص لا متناهية في ظل سوق أوسع وفائقة الديناميكية أساسها علاقة جد ايجابية بين المنظمة والزبون. بيد أن تطوير العلاقة بين المنظمة والزبون وفق هذه المقاربة يستلزم الاعتماد على الأسس التالية:

- دعم تملك تكنولوجيايات الإعلام والاتصال من قبل الإدارة العمومية.
 - دعم تملك تكنولوجيا الاعلام والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - تطوير عرض خدمات الكترونية من قبل المنظمات الادارية والاقتصادية.
- تتلخص المؤشرات التي تم الاعتماد عليها في تقييم وضعية قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في الجزائر، حسب نص الوثيقة التي تعرض مضمون إستراتيجية" الجزائر الالكترونية 2013م" في:

- مؤشر الجدوى.
- مؤشر النفاذ الرقمي.
- مؤشر التحضير الالكتروني
- مؤشر نشر تكنولوجيايات الإعلام والاتصال
- مؤشر التحضير الخاص بالحكومة الالكترونية

وقد حددت هذه المؤشرات وضعية الجزائر في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال وخلصت إلى تصنيف الجزائر ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة مقارنة بما هو مسجل في الدول المتقدمة وهو ما استدعى التوجه إلى رسم إستراتيجية وطنية لإنشاء الحكومة الالكترونية للوصول إلى تحسين فعالية الإدارة وشفافيتها، من خلال توفير خدمات الكترونية تعمل على تسهيل تعامل المواطن والشركات مع الإدارة العمومية، في مختلف المجالات

ومن الضروري مواصلة عملية تعميم النفاذ إلى الانترنت، إذ يجب أولا توسيع هذا النفاذ من أجل السماح لكل مواطن اينما وجد عبر التراب الوطني بالاستفادة من الخدمات العمومية الالكترونية ومن قاعدة

المعارف والعلم الهائلة المتمثلة في الانترنت، وذلك من خلال توسيع الفضاءات العمومية الجماعية و محلات الانترنت والمنصات المتعددة الوسائط والحظائر المعلوماتية، و توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الانترنت ج- الأبعاد الإدارية: يمثل إصلاح الخدمة العمومية كسلسلة من التغيرات الكبيرة في الفكر الإداري نحو التنمية والتطوير، محصلة أو نتيجة لتراجع وضعف المستويات التنظيمية ، حيث أصبح تدني مستوى الخدمة العامة ، وتراجع جودتها ، أحد السمات الأساسية التي تتصف بها في دول العالم الثالث ، مما جعل مبررات الإصلاح لازمة. ولعلّ ما يزيد من إلزامية ذلك تلك النماذج الإدارية الخدمية العمومية على المستوى العالمي والتي استطاعت إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ميدان الخدمة العمومية فأحدثت طفرة نوعية وتغييرا جذريا في هذا الميدان .

فقد أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة من وسائل اتصالات وشبكات إلكترونية في مجال الخدمات العامة يحقق مزايا عديدة ، إذ تحقق درجة عالية من الراحة والملائمة مقارنة بتسليم مع تسجيل الخدمة وجها لوجه أو الاتصال المباشر ، (Face- to- Face Contact)، السرعة في انجاز المهام ، وأداء الخدمات والحصول عليها أو طلبها ، والسهر على إشباع رغبة المواطن ، كما تؤدي إلى محدودية ، وقلة نسبة الأخطاء في أداء وتسليم الخدمة ، بسبب الدقة المتناهية التي تميز الأنشطة الالكترونية ، توفير واختصار الوقت لصالح طالبي الخدمة ، بشكل ينهي مشاكل التعقيد الإداري ، والمرض البيروقراطي، من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قاعدة متكاملة من أدوات المعالجة ، والتي يمكن نشرها لمعالجة مشكلات التنمية التقليدية بطرق ابتكاره جديدة.

بيد أن هذا الجانب سرعان ما أخذ اهتماما كبيرا في الجزائر، حيث اهتمت المحاور الرئيسية لاستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 م بما سيحدثه إدخال وتعزيز استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية ، من تحول في الأساليب التنظيمية والأعمال الحكومية بشكل يعيد النظر في كيفية السير والتنظيم، وتكثيف الخدمة المقدمة للمواطنين ، فقد ورد في المحور المتعلق بالمنهجية المطبقة لإعداد الجزائر الالكترونية مخططا لتسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة الجزائرية وعصرنتها كهدف رئيسي اولي ،ويتم ذلك من خلال:

- أ- استكمال الشبكات والمنظومات على مستوى الشبكات الداخلية والشبكات المحلية (130 عملية).
- ب- تطوير نظم المعلومات ومعدات تخطيط موارد المؤسسات وقواعد البيانات(106 عملية).
- ت- تطوير التطبيقات الخاصة بالقطاع (97 عملية).

المحاضرة الخامسة : مؤسسات وهيئات التحول الرقمي في الجزائر

1- المحافظة السامية للرقمنة: قررت الجزائر نقل وزارة الرقمنة والاحصائيات، من قطاع حكومي إلى هيكل تابع للرئاسة، حيث هذا التغيير مرتبط بإعطاء ثقل وسلطة أكبر لهذه المؤسسة المكلفة بإنجاز برنامج الرقمنة، ومنه إلزام القطاعات الوزارية بالتعامل والتعاون معها، باعتبارها هيئة أعلى للإشراف والتوجيه.

والمحافظة السامية للرقمنة، مؤسسة عمومية ذات طابع خاص موضوعة تحت وصاية رئاسة الجمهورية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23-314، الصادر بتاريخ 2023/09/06، المتضمن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها.

تتمثل مهمتها الأساسية في قيادة المشاريع الاستراتيجية للرقمنة، والمشاركة ما بين القطاعات، وكذا المشاريع المبادر بها، وكذا فحص البرامج القطاعية في مجال الرقمنة، مع تقييم كفاءات تنفيذها وفق المرسوم الذي حدد أيضا تنظيم وسير هذه الهيئة التي يديرها محافظ سام يعين بمرسوم رئاسي.

في هذا الإطار تم إسناد عدد من المهام لهذه المؤسسة العمومية، منها السهر على توافق مخططات القطاعات المعنية في مجال الرقمنة مع الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، وتقييم إنجازات كل قطاع واقتراح الحلول اللازمة وفق مؤشرات الأداء الموضوعة لتقييم مشاريع الرقمنة، وضمان توافق الاستراتيجية الوطنية للرقمنة مع متطلبات أمن الأنظمة المعلوماتية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

كما تضطلع المحافظة بتحديد المشاريع ذات الأولوية والاستثمارات الاستراتيجية، وكفاءات تعبئة المورد البشري، وأدوات التمويل الخاصة بها، واقتراح الأدوات التنظيمية والقانونية، لاسيما اقتراح أي حل تقني لضمان الفعالية والتحسين المستمر لمجاور التحول الرقمي، واقتراح كل تدبير من شأنه تعزيز السيادة الرقمية وتطوير المحتوى الرقمي .

2- الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة: مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية الوزير الاول، أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 19-317، الصادر بتاريخ 2019/11/26، تتولى مهام تصميم عناصر الاستراتيجية الوطنية لتطوير الرقمنة، واقتراحها بالتشاور مع القطاعات الوزارية، والمؤسسات العمومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، تكلف أيضا بضمان متابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية، وتضمن مهام تنسيق اعمال القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات الفاعلة في مجال الرقمنة، وكذا إنجاز الدراسات الاستشرافية المتعلقة بتطوير الرقمنة، وضمان اليقظة التكنولوجية ، وابداء الرأي في كل اجراء قانوني أو تنظيمي يتعلق بمجال الرقمنة.

فضلا عن ذلك تقوم الوكالة بمهمة إنجاز كل دراسة أو خبرة لحساب الدولة، وتقييم مخططات الاعمال والبرامج في مجال الرقمنة، وتقييم فعالية الوسائل والاستثمارات العمومية المسخرة في ميدان الرقمنة، الى جانب الاقتراح على الحكومة كل السياسات الرامية الى تنمية الموارد البشرية والكفاءات الوطنية اللازمة لتطوير الرقمنة.

كما تقدم اقتراحات بالتشاور مع الاطراف الفعالة وكل مبادرة تهدف الى ترقية المؤسسات الناشئة المبتكرة في مجال الرقمنة وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، وإعداد تقارير دورية تتعلق بتطور مؤشرات تطوير الرقمنة، واتخاذ كل التدابير والاعمال الرامية الى تحسينها وعرضها على الحكومة واقتراح سياسة التعاون الدولي في مجال الرقمنة على الوزير الاول، وكذا اقتراح أدوات التمويل المخصصة لتطوير الرقمنة، ودعم التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية المماثلة في هذا المجال طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .

3- المنظومة الوطنية لأمن الانظمة المعلوماتية: هي أداة الدولة في مجال أمن الانظمة المعلوماتية توضع تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني، ينظمها المرسوم الرئاسي رقم 20-05، الصادر بتاريخ 2020/01/20، يشرف على هذه المنظومة مجلسا وطنيا لأمن الانظمة المعلوماتية، يكلف بإعداد الاستراتيجية المذكورة، والموافقة عليها وتوجيهها، ووكالة لأمن الانظمة المعلوماتية، تكلف بتنسيق تنفيذ هذه الاستراتيجية.

من بين المهام التي يتولاها المجلس الذي يرأسه وزير الدفاع الوطني أو ممثله، "الموافقة على اتفاقات التعاون والاعتراف المتبادل مع الهيئات الأجنبية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية، و سياسة التصديق الالكتروني، وتصنيف الأنظمة المعلوماتية"، بالإضافة الى "إبداء رأيه فيما يخص مطابقة أي مشروع نص قانوني أو تنظيمي" له علاقة بهذا الموضوع.

أما وكالة أمن الأنظمة المعلوماتية، التي تعتبر "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية"، فتتولى جملة من المهام، أهمها اقتراح كفاءات اعتماد مزودي خدمات التدقيق في مجال أمن هذا النوع من الأنظمة، و السهر على جمع وتحليل وتقييم المعطيات المتصلة بمجال أمن الأنظمة المعلوماتية لاستخلاص المعلومات الملائمة التي تسمح بتأمين منشآت المؤسسات الوطنية، كما تعمل أيضا على تحديد معايير و إجراءات منح علامات الجودة و/أو التصديق و/أو اعتماد المنتجات و مقدمي الخدمات في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية .

4- السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي: هي سلطة إدارية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، أنشأت بموجب القانون رقم 18-07 المؤرخ 2018/06/10، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الذي حدد قواعد وإجراءات هذه الحماية، كما حدد الإطار القانوني الذي تتم فيه هذه المعالجة مهما كان مصدرها أو شكلها، وذلك في إطار احترام الكرامة الإنسانية، والحياة الخاصة، والحريات العامة، وحماية حقوق الأشخاص وشرفهم، وسمعتهم.

حيث نصت المادة 22 من القانون أعلاه على إنشاء سلطة إدارية مستقلة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي توضع تحت سلطة رئيس الجمهورية . .

تتولى تسيير مهامها أمانة تنفيذية حدد تنظيمها المرسوم الرئاسي رقم 23-73، الصادر بتاريخ 2023/02/14، وهي مكلفة بالسهر على مطابقة معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي مع أحكام القانون رقم 18-07، وضمان عدم تأثير استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال على المساس بحقوق الأشخاص والحريات العامة و حرمة الحياة الخاصة، وتضطلع بهذه الصفة بالمهام التالية:

5- السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني (AGCE)، تم إنشاؤها لدى الوزير المكلف بالبريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال. كلفت بها السلطة المكلفة بضبط البريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية . وهي سلطة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكلف بمتابعة ومراقبة نشاط التصديق الإلكتروني للأطراف الثالثة الموثوقة ، فضلا عن تقديم خدمات التصديق الإلكترونية لصالح الهيئات الحكومية المحددين في المادة 2 من القانون 04-15 ، على النحو التالي: "المؤسسات والإدارات العمومية، والهيئات العمومية المحددة في التشريع المعمول به، والمؤسسات الوطنية المستقلة، وسلطات الضبط، المتدخلون في المبادلات بين البنوك، وكذا أي شخص أو كيان ينتمي إلى الفرع الحكومي."

6- شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (satim) : هي شركة أتمتة المبادلات بين البنوك والنقد الآلي، تمثل فرعا لـ 08 بنوك جزائرية، تأسست في 1995 بمبادرة من المجموعة البنكية، وهي من الأدوات التقنية لمرافقة برنامج عصرنة وتطوير البنوك، خاصة فيما يخص وسائل الدفع عن طريق البطاقة، تضم الشركة 17 منخرطا في شبكتها النقدية الآلية ما بين البنوك، منها 07 بنوك عمومية و09 خاصة، إلى جانب بريد الجزائر، من أبرز مهامها اقامة وتسيير الأراضية التقنية والتنظيمية للسلسلة النقدية الرقمية، ومرافقة البنوك في تطوير الخدمات النقدية الآلية، وكذا شخصنة الدفاتر، وبطاقات الدفع، والسحب للسيولة المالية.

وإضافة إلى الدفع عبر الهاتف، تتمثل الأولوية بالنسبة لتجمع النقد الآلي هذه السنة في تعميم الدفع بالبطاقة النقدية غير التلامسية، هذه الوسيلة العصرية التي تجعل المعاملات، وعمليات الشراء عبر محطات الدفع الإلكتروني عملية أكثر، ويسمح نمط الدفع هذا بتسديد المشتريات بسرعة لدى التجار المجهزين بمحطة دفع الكتروني، بدون إدخال البطاقة في المحطة، وبدون تشكيل الرمز السري، إذ يقتضي الأمر فقط تقريب البطاقة من محطة الدفع الإلكتروني .

07- الشركة الجزائرية لتكنولوجيايات الإعلام والاتصال: شركة ذات أسهم، أنشئت سنة 2002، كفرع للمركز الوطني للتكنولوجيايات المتقدمة (CDTA) ، على شكل قانوني يتمثل في شركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة (EURL) ، لتتحول سنة 2015 إلى شركة ذات أسهم، وتملك الشركة الجزائرية

لتكنولوجيات الإعلام والاتصال خبرة قيمة في مجال الاتصال بالفيديو، فضلا عن تطوير تطبيقات الرصد والتحكم عن بعد .

08- شركة المنشآت القاعدية للاتصالات الجزائر: أنشئت الشركة سنة 2007، بهدف استغلال وتسيير الفائض من الألياف البصرية السوداء الخاصة بالشبكات البصرية للمساهمين بها، وذلك لوضعها تحت تصرف زبائنها بغرض ضمان جودة أفضل في مجال استمرارية الخدمة وموثوقيتها .

09- اتصالات الجزائر الفضائية: شركة ذات أسهم، أنشئت بتاريخ 2006/07/29، من أجل إعطاء استقلالية أكبر للاستثمار في مجال الاتصالات الفضائية .

10- الوكالة الوطنية للذبذبات: الوكالة الوطنية للذبذبات مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، أنشئت بتاريخ 2002/03/02، في إطار إعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تتكفل الوكالة بتسيير وتخطيط، ومراقبة طيف الترددات الراديوية .

11- الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها: الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، أنشئت بتاريخ 2004/03/24، تنشط تحت وصاية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مكلفة بوضع نظام بيئي وطني يسمح بتطوير، وتنمية النشاط الاقتصادي في قطاع تكنولوجيات الاعلام والاتصال، وذلك بهدف ضمان المشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس تضطلع الوكالة بدور تنشيط قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتشجيع انتشار التكنولوجيا في المجتمع الجزائري .

12- مؤسسة دعم تطوير الرقمنة:(EADN) : هي شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم، فرع من فروع الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها، أنشئت في إطار عصرنة الهيئات العمومية، في مسعى تقاسم الموارد البشرية، البنى التحتية، والمنصات المعلوماتية للإدارات والهيئات العمومية، بهدف تقديم خدمة عمومية ذات جودة للمواطنين، والفاعلين الاقتصاديين .

13- مؤسسة الهندسيات والتصميم في جميع مجالات الإنشاء في تكنولوجيات الإعلام والاتصال: (ECI-TIC) هي شركة ذات أسهم للتصميم والهندسة، فرع من فروع الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها، أنشئت بهدف المرافقة وتقديم كل الخبرة اللازمة، لإعداد وتجسيد مشاريع البناء الموجهة، لمجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال .

14- شركة اتصالات الجزائر- أوروبا: يندرج مشروع Orval-Arval في اطار المخطط الاستعجالي لتأمين الشبكة الوطنية للاتصال اثر الحادث الذي تعرضت له الجزائر في سنوات 2000، أين كانت الجزائر تتوفر على طريقة وحيدة دولية للاتصال بالألياف البصرية.

حيث يربط كابل الألياف البصرية البحري ألفال (الجزائر- فالانسيا)، وأورفال (وهران- فالانسيا) شبكة الاتصالات الوطنية، من محطة الجميلة في الجزائر العاصمة ووهران، بالشبكة الأوروبية، على مستوى مدينة فالانسيا، وهذا لتعزيز الوصلتين البحريتين المنجزتين سابقا، والعابرتين عبر عنابة، ويتجاوز طوله 770 كلم من الألياف البصرية تحت البحر، تصل مدة صلاحيته إلى 25 سنة، ويوفر هذا سعة نقل كبيرة جدا "تصل إلى 40 تيرابايت/ثانية"، أي ما يعادل 20 مرة من احتياجات الجزائر الحالية في نهاية عام 2020.

وسيسمح هذا الكابل من إدارة تدفق الإنترنت بكفاءة عالية، ونقل البيانات مع زيادة سرعة وتدفق المعلومات من وإلى الجزائر، ويعتبر أول نظام بحري تشرف الجزائر على تسييره بنسبة 100 بالمئة مما يمنح استقلالية تامة لها خاصة مع استحداث سنة 2016 مؤسسة اتصالات الجزائر- أوروبا في اسبانيا ق صد تمثيل الجزائر في تطبيق هذا النظام.